نوفاك: إنتاج روسيا النفطي 560 مليون طن في 2019

النفط يهبط لكن آمال اتفاق التجارة تدعمه

ألكسندر نوفاك

تراجعت أسعار النفط أمس الاثنين، لكنها تماسكت قرب أعلى مستوى في ثلاثة أشهر وسط توقعات بأن الولايات المتحدة والصين ستبرمان اتفاق تجارة قريبا بعد تصريحات للرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

ونزل خام برنت 16 سنتا بما يعادل 0.2 بالمئة إلى 65.98 دولار للبرميل بحلول الساعة 0730 بتوقيت جرينتش. وهبط خام غرب تكساس الوسيط 22 سنتا أو 0.4 بالمئة إلى 60.22 دولار للبرميل.

وأُعلن عن اتفاق تجارة أولي في وقت سابق من الشهر الجاري، سعيا لإنهاء الحرب التجارية المستمرة منذ شهور بين أكبر اقتصادين في العالم والتي أدت لاضطراب الأسواق ونالت من النمو العالمي.

وقال ترامب خلال مناسبة في فلوريدا "حققنا اختراقا على صعيد اتفاق التجارة وسنوقعه قريبا جدا."

أدى تراجع حدة التوترات بين الولايات المتحدة والصين إلى تحسن الثقة في قطاع الأعمال وعزز توقعات النمو الاقتصادي والطلب على الخام.

وقال ستيفن إينس، كبير محللي السوق الآسيوية في أكسي تريدر، "ستواصل أسعار النفط الاستفادة من التطورات الإيجابية للتجارة بين الولايات المتحدة والصين".

وقد تتوقع شركات الحفر الأمريكية صعود الأسعار أيضا، إذ سجلت في الأسبوع الماضي أكبر زيادة في عدد الحفارات في أسبوع منذ فبراير 2018.

وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة في تقريرها الأسبوعي إن شركات الحفر النفطي أضافت 18 حفارا على مدار الأسبوع المنتهي في العشرين من ديسمبر، ليصل إجمالي عدد الحفارات قيد التشغيل إلى 685 وهو الأكبر منذ نوفمبر.

وقال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك في مقابلة مع تلفزيون آر.بي.سي بُثت إن روسيا سَتُنتج 560 مليون طن من النفط (11.25 مليون برميل يوميا) و737 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في 2019.

وأضاف أن مشروع خط أنابيب الغاز نورد ستريم 2 سيكتمل قريبا. وفي الأسبوع الماضي، دفعت عقوبات أمريكية على نورد ستريم 2 شركة المقاولات السويسرية الهولندية ألسياس لوقف أعمال مد خطوط الأنابيب.

مصر تبدأ استيراد الغاز بحلول منتصف يناير

اليونان وقبرص توقع الشهر المقبل اتفاق إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز

كيرياكوس ميتسوتاكيس

قال مكتب كيرياكوس ميتسوتاكيس رئيس وزراء اليونان إن اليونان وقبرص وإسرائيل ستمضي قدما في إنشاء خط أنابيب ينقل الغاز من شرق البحر المتوسط إلى أوروبا.

وسيوقع ميتسوتاكيس ورئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو والرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس في أثينا في الثاني من يناير اتفاقا بشأن خط الأنابيب الذي سيسمى إيست/ميد.

وجاء في الإعلان اليوناني عن الاتفاق دون الخوض في تفاصيل أخرى إن الاتفاق سيُبرم عندما توقع عليه إيطاليا أيضا.

واتفقت الحكومات الأوروبية وإسرائيل في أبريل على المضي قدما نحو مشروع خط أنابيب في البحر المتوسط لنقل الغاز الطبيعي من إسرائيل إلى أوروبا وحددت تاريخا مستهدفا للانتهاء منه هو عام 2025.

وتحرص أوروبا على تنويع موارد إمدادات الطاقة وتريد اليونان الترويج لنفسها كمركز لنقل الغاز من شرق البحر المتوسط إلى القارة.

ويأتي أحدث إعلان عن خط الأنابيب بعد أسابيع من توقيع تركيا وليبيا اتفاقا للحدود البحرية في البحر المتوسط يمكن أن يعقد نزاعات أنقرة مع دول المنطقة.

وفي وقت سابق من ديسمبر الجاري طردت اليونان سفير ليبيا في أثينا تعبيرا عن الغضب إزاء الاتفاق التركي الليبي الذي يرسم الحدود البحرية بين الدولتين بالقرب من جزيرة كريت اليونانية.

وقال وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز لراديو الجيش الإسرائيلي إن مصر ستبدأ في استيراد الغاز الطبيعي من إسرائيل بحلول منتصف يناير 2020. وأضاف الوزير أن الصادرات "ستبدأ في منتصف الشهر المقبل أو ربما قبل ذلك".

وفي وقت سابق قال مصدر مطلع في صناعة الغاز بمصر، طلب عدم نشر اسمه، لرويترز "من المخطط الوصول إلى طاقة سنوية تدريجيا للقاهرة تقارب 7 مليارات متر مكعب بحلول 2022".

وقال وزير الطاقة الإسرائيلي إن وزير البترول المصري طارق الملا تواصل معه قبل يومين وهنأه بتوقيع تصاريح تصدير الغاز. وتوصلت دولفينوس القابضة، وهي شركة مصرية، لاتفاق مهم العام الماضي مع شركات إسرائيلية تشغل حقلي تمار ولوثيان الإسرائيليين.

وقالت الشركات الإسرائيلية في أكتوبر إنها تعتزم زيادة حجم الغاز الطبيعي الذي سيتم تصديره لمصر. وقال مصدر في صناعة الطاقة في إسرائيل إن قيمة الغاز حاليا 19.5 مليار دولار، منها 14 مليار دولار من لوثيان و5.5 مليار دولار من تمار.

وقبل ثلاثة أيام منحت وزارة الطاقة الإسرائيلية موافقتها النهائية على بدء الإنتاج في حقل لوثيان العملاق بعد أن ألغت محكمة حظرا مؤقتا على العمل به لمخاوف بيئية. وقال متحدث باسم وزارة البترول المصرية إن ليس بوسعه الإدلاء بأي معلومات عن هذا الأمر.

الإمارات: توصية بإنشاء جهاز موحد لمقاصة الأوراق المالية

عبيد الزعابي

أوصت اللجنة الاستشارية لأسواق رأس المال في الإمارات، خلال اجتماعها برئاسة الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، الدكتور عبيد الزعابي، بإنشاء جهة موحدة للتقاص المركزي على مستوى دولة الإمارات.

وأفادت الهيئة في بيان نشرته صحيفة الإمارات، بأن الاجتماع ناقش عدداً من المحاور المهمة والمتعلقة بجوانب المقاصة المركزية، وصانع السوق والمؤسسات ذاتية التنظيم، والشمول والتثقيف المالي والاستفادة من صناديق التقاعد، إضافة إلى تطوير صناعة إدارة الأصول.

وأسفرت المناقشات عن التوصل إلى مجموعة من التوجيهات والتوصيات الرامية إلى تطوير منظومة الأنشطة والخدمات المالية لتضاهي أفضل المعايير الدولية.

وحضر الاجتماع أعضاء اللجنة ممثلو الأسواق المالية بالدولة وبورصة دبي للذهب والسلع والهيئات المناظرة بالمناطق الحرة والوسطاء وممثلو صناديق الاستثمار.

عام إيجابي لصكوك وسندات السعودية مع ترقب إصدار جديد

يترقب المستثمرون في أدوات الدخل الثابت في السعودية آخر الإصدارات الحكومية لهذا العام خلال الساعات القليلة المقبلة، ليأتي الإصدار المتوقع، في نهاية الفترة المحاسبية أو السنة التقويمية الخاصة بالقوائم المالية، التي تغلق بنهاية ديسمبر، استعداداً للشروع في إعداد البيانات المالية للجهات المستثمرة، بحسب ما ذكرته صحيفة الاقتصادية.

ويوشك المستثمرون (سواء في السعودية أو في الأسواق الناشئة) على إقفال دفاترهم، وكذلك إقفال الحسابات في نهاية السنة المالية. لذلك تتوجه جهات الإصدار العالمية لأسواق الدين خلال هذه الفترة وإن فعلت فيكون حجم الإصدار صغيرا جدا.

وينتظر أن يبقى 2019 في ذاكرة العاملين بأسواق الدخل الثابت في السعودية، وذلك بعد أن شهدت تسجيل أدنى عوائد على الإصدارات الحكومية (الذي يعد إيجابيا لخزانة الدولة)، مقارنة بما تم تسجيله في 2017 و2018.

ووصل أثر العوائد المتدنية لإصدارات بعض الدول في الأسواق الصاعدة والمتقدمة للسعودية، وذلك في ظل بيئة الفائدة المتدنية، التي تشهدها الأسواق العالمية.

وكشفت بيانات رسمية عن التفاصيل الفنية لإصدار شهر نوفمبر الماضي (والتي نشرتها وزارة المالية على موقعها الإلكتروني)، أن «المركز الوطني لإدارة الدين» قد تمكن من ضغط الهوامش الائتمانية (خلال مرحلة المزاد الهولندي) لشريحتين من الصكوك، التي أصدرها بالشهر الماضي، وذلك بعد الطلب الكبير على الإصدار من المستثمرين.

يشار إلى أن حجم طلبات الاكتتاب بصكوك نوفمبر كان قريباً من مستويات 1.6 مليار ريال، إلا أن جهة الإصدار ارتأت قصر حجم الإصدار إلى 1.4 مليار ريال، حيث تم إعادة فتح لثلاثة إصدارات سابقة.

8 دول في غرب إفريقيا تتفق على إصلاح واسع للفرنك

أعلن رئيس ساحل العاج الحسن واتارا بحضور الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن ثماني دول في غرب إفريقيا وفرنسا قررت القيام بإصلاح واسع للفرنك الإفريقي، الذي سيصبح اسمه الإيكو.

وبحسب «الفرنسية»، قال واتارا في مؤتمر صحافي في اليوم الثاني من زيارة ماكرون إلى ساحل العاج «قررنا إصلاحا للفرنك الفرنسي يتمثل بثلاثة تغييرات كبرى.. بينها تغيير الاسم والكف عن إيداع 50 في المائة من الاحتياطي النقدي لدى الخزانة الفرنسية».

أما النقطة الثالثة فتتمثل في انسحاب فرنسا من «الهيئات الحاكمة التي تتمثل فيها»، ووصف ماكرون هذه التعديلات بأنها «إصلاح تاريخ مهم»، موضحا أن «الإيكو سيولد في (يناير) 2020 وأرحب بذلك».

وأضاف أن الفرنك الفرنسي كان «ينظر إليه على أنه من بقايا» العلاقات الاستعمارية بين فرنسا وإفريقيا.

وذكر مصدر فرنسي أنه جرت مفاوضات حول هذا التغيير استمرت ثمانية أشهر بين فرنسا والدول الثماني الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (بنين وبوركينا فاسو وساحل العاج وغينيا بيساو ومالي والنيجر والسنغال وتوجو).

الصين ستخفض رسومها الجمركية على 850 سلعة الشهر المقبل

أعلنت وزارة المالية الصينية امس الإثنين أن بكين ستخفض الرسوم الجمركية على أكثر من 850 سلعة بما فيها لحوم الخنزير المجمدة، اعتبارا من يناير المقبل بينما تواجه السلطات صعوبات في تأمين اللحوم الأساسية.

وتضرر قطاع لحوم الخنازير بحمى الخنازير الإفريقية التي أدت إلى قتل أكثر من مليون منها، حسب إحصاءات رسمية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار هذه اللحوم بمقدار الضعف.

وأوضحت الوزارة في إعلانها أن الرسوم المفروضة على لحوم الخنازير المجمدة ستنخفض من 12 بالمئة إلى ثمانية بالمئة اعتبارا من الأول من يناير.

وقالت لجنة التعرفة في مجلس الدولة في بيان أن التغييرات ستسمح بتحفيز «البنية التجارية وتنمية ذات نوعية عالية للاقتصاد».

وستخفض الرسوم على منتجات غذائية أخرى مثل السمك والأجبان وكذلك المواد الصيدلانية وبعض المنتجات الكيميائية.

وكانت الصين أطلقت خطة لإعادة إنتاج لحوم الخنازير بحلول 2021، إلى المستوى الذي كان عليه قبل انتشار حمى الخنازير الإفريقية الذي أدى إلى القضاء على نحو أربعين بالمئة من قطعانها.

وكانت وزارة التجارة الصينية ذكرت أن البلاد ستستورد في 2019 ضعف ما استوردته من لحوم الخنازير العام الماضي.

وقالت وزارة المالية الصينية في بيان على موقعها الالكتروني أن الصين ستخفض أيضا اعتبارا من الأول من تموز/يوليو المقبل الرسوم الجمركية على بعض المنتجات التكنولوجية، موضحة أن القرار يشمل الطابعات وقطع غيار أجهزة التسجيل الصوتي وغيرها.

وسيتم تخفيض الرسوم على بعض أجهزة استقبال البث التلفزيوني عبر الأقمار الاصطناعية من عشرة بالمئة حاليا إلى خمسة بالمئة.

وأوضح البيان أنها ستُخفض الرسوم الجمركية بشكل أكبر على سلع من دول بينها نيوزيلندا والبيرو وكوستاريكا وسويسرا وآيسلندا واستراليا وكوريا الجنوبية وباكستان في إطار إعادة التفاوض على اتفاقات تجارية.

ونقل الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأنباء التي أوردتها وكالتا بلومبرغ ورويترز حول خفض الرسوم الجمركية الصينية، بدون أي تعليق. وكانت بكين وواشنطن أعلنتا الشهر الجاري عن تبادل خفض رسوم جمركية على بعض المنتجات.

«أبيكورب» تبرم قرضين بقيمة 250 مليون دولار مع وحدة لـ «سوناطراك»

قالت الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب) إنها اتفقت على قرضين قيمتهما معا 250 مليون دولار مع شركة سوناطراك للاستثمارات البترولية التابعة لسوناطراك الجزائرية المملوكة للدولة.

يُستخدم القرض الأول، وحجمه 100 مليون دولار، لدعم صيانة مجمع سوناطراك للتكرير في صقلية بإيطاليا والذي استحوذت عليه من إكسون موبيل في 2018.

وأضافت أبيكورب في بيان أن القرض الثاني البالغ 150 مليون دولار هو خطاب ائتمان لشراء المصفاة ذاتها النفط الخام من أرامكو السعودية.

أسهم اليابان ترتفع بفضل قطاع الرعاية الصحية

ارتفعت الأسهم اليابانية قليلا أمس الاثنين بدعم لقطاع الرعاية الصحية من موافقة مبكرة على عقار لعلاج السرطان وتحسن توقعات الأرباح قبل عطلة عيد الميلاد والعام الجديد.

وصعدت الأسهم في قطاع السلع الاستهلاكية الأساسية بفضل آمال زيادة الإنفاق خلال موسم التسوق في نهاية العام.

وأغلق المؤشر نيكي القياسي مرتفعا 0.02 بالمئة إلى 23821.11 نقطة. وزاد المؤشر 19 بالمئة منذ بداية العام.

وواصل قطاع الرعاية الصحية مكاسبه الأخيرة بعد أن أقرت إدارة الغذاء والدواء عقارا من إنتاج دايتشي سانكيو وأسترا زينيكا لمعالجة نوع متقدم من سرطان الثدي قبل الموعد المحدد بثلاثة أشهر.

وصعد 69 سهما على نيكي مقابل هبوط 153.

وكان أكبر رابح سهم دايتشي سانكيو وزاد 2.84 بالمئة يليه أيون كو وصعد 2.77 وشركة خدمات الإنترنت زد هولدينجز كورب بمكاسب 2.76 بالمئة. ونزل المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.21 بالمئة إلى 1729.42 نقطة.

ضوء أخضر للبنوك المصرية لزيادة تمويل الأفراد

«المركزي» المصري يسمح للأفراد باقتراض حتى 50 بالمئة من دخلهم

قرر البنك المركزي المصري برئاسة طارق عامر، زيادة الحد الأقصى لقروض الأفراد إلى 50% من إجمالي الدخل، مشيراً إلى أن هذا الأمر يأتي في إطار تحسن المؤشرات الاقتصادية وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لمصر.

ويتضمن القرار القروض الشخصية والبطاقات الائتمانية والقروض بغرض شراء سيارات للاستخدام الشخصي.

وأوضح المركزي المصري، في بيان للبنوك، أنه تقرر رفع الحد الأقصى للأقساط إلى 50% من إجمالي دخولهم الشهرية، بدلاً من 35% من مجموع الدخل الشهري، متضمنة القروض العقارية للإسكان الشخصي بنسبة 40% من مجموع الدخل.

وقبل أيام، أطلق البنك المركزي المصري 4 مبادرات قومية لدعم الاقتصاد المصري خلال الفترة المقبلة. وشملت المبادرات دعم القطاع الصناعي بقيمة 100 مليار جنيه، وإسقاط الفوائد المتراكمة على المصانع المتعثرة بقيمة 31 مليار جنيه، ومبادرة لدعم إسكان متوسطي الدخل بقيمة 50 مليار جنيه.

وأطلق أيضا مبادرة لدعم القطاع السياحي بقيمة 50 مليار جنيه، والتي تعد أكبر خطة تمويلية لدعم صناعة السياحة في مصر، ليصل إجمالي الدعم المقدم من البنك المركزي والحكومة إلى ما يقرب من 231 مليار جنيه.

ومن المتوقع أن تُسفر هذه المبادرات الأربع عن طفرة اقتصادية غير مسبوقة في دعم الصناعة المحلية وتنشيط السياحة في مصر، بالإضافة إلى تمويل الكثير من الوحدات السكنية لمتوسطي الدخل، ما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات النمو المستهدفة، التي تبلغ نحو 6% خلال العام المالي الجاري.

وتتيح مبادرات «المركزي المصري» دعم قطاع الصناعة وتنشيط صادراتها، من خلال إتاحة تمويلات بقيمة 100 مليار جنيه لتمويل السلع الاستثمارية ورأس المال العامل بمعدل فائدة 10% متناقصة سنوياً، وذلك بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية وذلك وفقاً للدراسة الائتمانية المعدة لكل عميل من قبل البنك، حيث إنه من المقرر أن تغطي هذه المبادرة 96 ألف مؤسسة صناعية قائمة بالفعل وتسعى للتوسع وزيادة إنتاجها.

أما مبادرة دعم المصانع المتعثرة، فتهدف لإغلاق ملف مديونيات المصانع التي تقل أصل مديونياتها عن 10 ملايين جنيه، حيث يلزم البنك المركزي المصري البنوك بإسقاط الفوائد المهمشة والمتراكمة وحذف العميل من القوائم السلبية لشركة «آي سكور» للاستعلام الائتماني، نظير إثبات العميل المتعثر الجدية وسداد 50% من أصل الدين، على أن تستمر المبادرة لمدة 6 أشهر فقط حتى 30 يونيو 2020. ويستهدف البنك المركزي من المبادرة تقديم الدعم للمصانع المتوقفة للعودة للعمل مرة أخرى وإنهاء حالات التعثر، والاستفادة من مبادرة تمويل الصناعة الجديدة بالحصول على تمويل مدعوم، حيث تستهدف المبادرة نحو 5184 مصنعاً بإجمالي مديونية تبلغ نحو 35.6 مليار جنيه.